114 سلسلة محاضرات الإمارات

الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 114 -

الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأحد الموافق 29 كانون الثاني/ يناير 2006

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-00-925-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 9712-4044541+

فاكس: 9712-4044542+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

أثبت التعامل لعشرات السنين مع الشرق الأوسط أن هذه المنطقة مصدر للخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. وفي أثناء الحرب الباردة، احتدم الجدل عبر الأطلسي حول جملة من القضايا؛ بما فيها قناة السويس، والنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واحتواء إيران. إلا أن هذه الخلافات لم تُضعف العلاقات عبر الأطلسية بفضل التضامن الذي أوجده التهديد السوفيتي في أوربا. وبأفول نجم الاتحاد السوفيتي، لم تعد المهام المشتركة تستر الخلافات السائدة في مناطق أخرى. ويحتل الشرق الأوسط الآن قمة سلم الأولوية في جدول الأعمال عبر الأطلسي، وهذا ما جعل الخلافات حول السياسة الشرق أوسطية تشتد تعقيداً، وتلعب دوراً رئيسياً في إفساد الودّ بين جانبَي الأطلسي عقب الحرب الباردة.

ليس الهدف من هذا التوضيح الإيحاء بأن الآراء المختلفة حول الشرق الأوسط هي المصدر الوحيد للتوتر؛ فقد واجه المجتمع الأطلسي مؤخراً سلسلة من التحديات الجديدة؛ كبلوغ الاتحاد الأوربي مرحلة النضج، والتباين في الأولويات الاستراتيجية على جانبي الأطلسي، وتلاشي التوجه الدولي الوسطي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاعد جيل القادة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ممن عايشوا الحرب العالمية الثانية. كما نشأت خلافات جوهرية فيما يتعلق بسياسات الشرق الأوسط، وبروتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومدى الرغبة في الوحدة الأوربية. لكن لا شك في أن خلاف جانبي الأطلسي حول الشرق الأوسط يفوق خلافهما حول أي مسألة أخرى.

ما جذور الخلافات الرئيسية في التوجهات الأوربية والأمريكية نحو الشرق الأوسط؟ تبدأ هذه المحاضرة بمحاولة إقامة الدليل على أن هذه الخلافات تعود إلى جملة معقدة من العوامل الفاعلة، بما في ذلك الإرث الذي خلّفه الاستعمار الأوربي في الشرق الأوسط، والمستويات المختلفة من الرغبة الاجتماعية والعقائدية العارمة بالتحول الديمقراطي، والعوامل السكانية، والتوجهات المختلفة نحو ممارسة التعددية الثقافية، والحساسيات المتباينة للعلاقة بين الكنيسة والدولة، وتنافس جانبي الأطلسي على النفوذ. وقد اجتمعت هذه العوامل لتؤثر في المواقف والسياسات على كل المستويات: لدى نخبة السياسة الخارجية، والبيروقراطية، ووسائل الإعلام، والشعب.

وبعد تفحّص مصادر الاختلاف؛ الواحد تلو الآخر، سنقوم في هذه المحاضرة باستكشاف المواقف الأمريكية والأوربية حيال عدد من مسائل السياسة المختلفة؛ كالعراق، وفلسطين/ إسرائيل، وإيران. ونلمس من التاريخ الحديث حصول تقارب تدريجي في المواقف، مما يوحي أن الفرقة التي سادت جانبي الأطلسي زمناً طويلاً قد تكون في طريقها إلى الحلّ. لكن لا بد لنا في الوقت نفسه من ذكر أن المواقف المتباينة حول الشرق الأوسط موغلة الجذور في أعماق الأوساط التاريخية والثقافية الأوربية والأمريكية، مما يعني أن دوام التوترات عبر الأطلسية ليس أمراً بعيد الاحتمال.

ونغادر في القسم الأخير من هذه المحاضرة منطقة الشرق الأوسط، لنستكشف طيفاً أوسع من مصادر ومضامين التوترات عبر الأطلسية التي نشأت في السنوات الأخيرة، ونختتم بجملة من التوصيات لتجديد سياسة التعاون عبر الأطلسي في الشرق الأوسط وخارجه.

مصادر التوتر على جانبَي الأطلسي حيال الشرق الأوسط

على الرغم من أهمية المسألة لم يُكتَب الكثير في تمحيص السبب الذي يجعل الخلاف ينشب بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا كلما تعلق الأمر بالسياسة الشرق أوسطية.[1] ولذلك، نقدم في هذه المحاضرة معالجة استكشافية إنشائية الطابع للموضوع، ونطرح جملة من الفرضيات المعقولة حول مصادر الخلاف، وليس جملة من الاستنتاجات الجازمة.

أولاً: الإرث الاستعماري

حافظت الدول الأوربية العظمى، وبخاصة بريطانيا وفرنسا، على وجودها الاستعماري في الشرق الأوسط عقوداً عديدة، وأسست حكوماتها ومجتمعاتها علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة. وكان الوجود الاستعماري الأوربي في الشرق الأوسط جزءاً مهماً من العقلية الإمبراطورية التي شكلت كلاً من "التفكير الرسمي" والخيال الجماهيري.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تصل إلى المنطقة إلا بعد تاريخ متأخر جداً. ولم ترسخ حضورها الاستراتيجي الرئيسي في منطقة الخليج العربي إلا بعد الثورة الإيرانية، والغزو السوفيتي لأفغانستان. وقد أدى هذان التطوران إلى تشكيل قوات للتدخل السريع، وبناء بنية تحتية عسكرية تمكّن الولايات المتحدة من استعراض عضلاتها في المنطقة كلها. لكن ابتعدت العسكرية الأمريكية، بعكس نظيرتها الأوربية في العهود المبكرة، عن السكان المحليين، وبقيت في قواعد منعزلة، وقللت من عديدها بشكل عام.

لقد تركت طبيعة الوجود الأوربي في العالم العربي وغرضه ومدته الطويلة إرثاً من الروابط الوثيقة بالمنطقة. وقد يكون هذا الإرث سبباً قوياً للخلاف عبر الأطلسي على السياسة الشرق أوسطية. وفيما يتعلق بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي، نجد أن أوربا مالت نحو القضية العربية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمالت نحو إسرائيل. وفي منطقة الخليج العربي، يمكن للمؤسسات الدبلوماسية والعسكرية الأوربية أن تستفيد من خبراتها وتجاربها في المنطقة بأفضل من نظيراتها الأمريكية. وفيما يتعلق بحرب العراق مثلاً، نجد أن التحليلات الواردة من العواصم الأوربية كانت أكثر دقة بكثير من مثيلاتها في واشنطن. وكانت المخاوف الأوربية من احتمالات حصول ردود فعل قومية على الغزو، وتصاعد الإرهاب، والتوتر بين السنة والشيعة والأكراد، ذات بصيرة نافذة أدق بكثير من توقعات واشنطن المغرقة في التفاؤل حيال انتقال سياسي سلس يعقب إطاحة صدام حسين.

ثانياً: تغيير الأنظمة والتحول الديمقراطي

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا توجهات مختلفة حول مسألة التحول الديمقراطي للشرق الأوسط. ولهذا الاختلاف بعدان: الأول هو أن الولايات المتحدة تفضل تغيير النظام حين تواجَه بحكومات تعتقد أنها تمثل تهديداً ما لها؛ بينما يسعى الأوربيون للتخفيف من حدة سلوك مثل هذه الأنظمة، والحدّ بذلك من التهديد الذي تمثله هذه الحكومات لغيرها.

لقد كان جلّ الدول الأوربية مستعداً للتسامح مع نظام صدام حسين، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لذلك. وفي حين جعلت الولايات المتحدة تغيير النظام في إيران هدفاً لسياستها، نجد أن أوربا مستعدة

للعمل مع النظام الحالي مادام يعمل على التوصل إلى حل وسط حيال المسألة النووية. ويتمثل البعد الثاني في استعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغط الشديد من أجل التحول الديمقراطي للشرق الأوسط، فنراها تفرض أحياناً عقوبات اقتصادية على أنظمة تفشل في تنفيذ إصلاحات ديمقراطية معينة. وتساند أوربا أيضاً، من حيث المبدأ، تحول المنطقة إلى الديمقراطية، لكنها تفضل انتهاج أسلوب تدريجي أقل تدخلاً.

يشكل هذا الاختلاف انعكاساً للثقافات السياسية المتباينة على جانبي الأطلسي. فقد اتخذت الهوية السياسية الأمريكية، منذ سنوات نشأتها الأولى، شكل المهمة الديمقراطية.[2] ولم يكن اللون أو العرق أو الثقافة هو ما حدّد تكوّن الأمة الأمريكية، بل كان التحرر والحرية اللذين ترافقا مع ممارسة الديمقراطية الليبرالية. وقد كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون "منارة" تهتدي بها دول العالم الأخرى، وأن تنشر نظام حكمها المتفوق ليكون مثالاً يحتذى للدول الأخرى، أو تفرضه بالقوة إذا اقتضت الضرورة. وحددت الولايات المتحدة أيضاً، منذ نشأتها، التحول الديمقراطي منهجاً لإبعاد مصادر التهديد الأمني؛ أي ليس من الواجب احتواء الأعداء فحسب، بل وتحويلهم أيضاً.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها في البدء على تصدير الديمقراطية إلى النصف الأوربي من الكرة الأرضية. وأعلن "مبدأ مونرو" الأمريكتين منطقة تحت هيمنة الولايات المتحدة، وذات ديمقراطية ليبرالية أيضاً، محذرة الدول الأوربية الاستعمارية من مغبة الوقوف في طريق التحولات الليبرالية في أمريكا اللاتينية.

وقد وسّعت الحرب العالمية الثانية آفاق الطموح الأمريكي. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية، بمواجهتها للتهديد الشيوعي السوفيتي آنذاك، لتأسيس أنظمة ديمقراطية، وحمايتها عالمياً. وفي خضم الحرب الباردة، لم يقتصر هدف واشنطن على احتواء الدولة السوفيتية فقط، بل شمل تغيير الأنظمة في الكتلة السوفيتية كلها. وقد أصبح التحول الديمقراطي للشرق الأوسط الآن الهاجس الرئيسي للولايات المتحدة التي تشعر أنه ليس من واجبها احتواء التهديد الذي يمثله التطرف الإسلامي فحسب، بل واستئصاله بالتحول الديمقراطي. وطوال التاريخ الأمريكي، عزّز الرؤساء المتعاقبون الدعم المحلي الذي تحظى به سياساتهم الخارجية الطموحة بالدعوة إلى التضحية باسم الحرية. ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى تصدير الديمقراطية، لأن هذه العملية تتعلق بالنموذج الأمريكي للقومية، وتذكي جذوته.

تدخل الثقافة والأعراق واللغة في صلب الهوية الأوربية، وليس القيم السياسية. وخلال العقود الطويلة من الاستعمار، سعت الدول العظمى الأوربية لتفعيل التغيير السياسي والاقتصادي في مستعمراتها، لكنها لم تتعاطَ تصدير الديمقراطية، وهذا هو السر في استعدادها للتخلي عن الإمبراطورية دون قتال. ومنذ الحرب العالمية الثانية، تعمل أوربا والولايات المتحدة الأمريكية معاً في معظم الأحيان على تعزيز الديمقراطية في الخارج. لكن مهمة أوربا كانت منهجية أكثر من كونها عقائدية. وكانت الدول الأوربية مستعدة بشكل عام للعمل مع الدول التي لا تشكل تهديداً، بغض النظر عن نوع نظامها الحاكم. وقد كان الأوربيون في أثناء الحرب الباردة أكثر ميلاً من الأمريكيين إلى التعاون مع السوفييت لتخفيف حدة التوترات بين الشرق

والغرب، وخير مثال على ذلك "سياسة الشرق" Ostpolitik الألمانية. وبالنسبة إلى الأوربيين، كان تأسيس توازن مستقر للقوى وكبح التنافسات هدفين أهم بكثير من تغيير النظام. ونرى مثل هذه التفضيلات جلية اليوم في تقارب أوربا مع الشرق الأوسط؛ حيث تطغى أهمية التعامل مع التهديدات الأمنية الملحّة والحفاظ على توازن مستقر للقوى على تغيير النظام.

ساد الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أيضاً حول الوسائل المستخدمة في السعي للتحول الديمقراطي. ومرة أخرى، يتجذر الخلاف عميقاً في الثقافات السياسية ذات الصلة على جانبي الأطلسي. وإن تكن شهية الولايات المتحدة إلى إضفاء الديمقراطية قد تفتحت بفعل أصول المثالية القوية، فإنها محدودة بأصول الانعزالية القوية أيضاً. فمن جهة، تفضل الولايات المتحدة النأي بنفسها عن العالم تجنباً للمخاطر والتنازلات التي يمكن أن تنجم عن المشاركة. لكن إذا قررت المشاركة، فإنها تفضل حينئذ تنفيذ مسؤولياتها العالمية بسرعة، ودون أن يترتب على ذلك آثار ضارة. وإذا ما نُفذت بالشكل الصحيح، يمكن فرض التحول الديمقراطي من الخارج، وبعد أن تفرغ الولايات المتحدة من تنفيذها، يمكن العودة حينها إلى معتزَلها. ولا تتناسب علوم السياسة الأمريكية مع المسارات البديلة؛ أي الإيقاع البطيء للتغير التدريجي، ولا مع ما يترتب على بناء الأمم من أعباء مرهقة، أو أوجه غموض تكتنف عملية حكم الثقافات الأجنبية وفهم تقاليدها.

لكن أوربا لا تعاني من جراء مثل تلك الانعزالية التي تفرض التوصل إلى حلول عاجلة. والحق أن أوربا تفضل عموماً التحول البطيء والتدريجي إلى الديمقراطية، كما تفضل إشراك الدول المستهدفة في هذه العملية بدلاً من

عزلها، مما يحقق التحول السياسي التدريجي بدلاً من التغيير المفاجئ لنظام الحكم. أما المساعدات الاقتصادية، والحوافز المؤسساتية، والتجارة والاستثمار، وغرس سيادة القانون في الأذهان، فهي بمجملها العناصر التي تساعد في تحقيق الديمقراطية من الداخل رويداً رويداً. فكما احتاجت الديمقراطية الليبرالية إلى أجيال عديدة حتى تمكنت من ترسيخ جذورها في أوروبا الغربية، كذلك هو الاتحاد الأوروبي في تحلّيه بالصبر سعياً لتصدير نموذجه شرقاً وجنوباً.

ثالثاً: القوة السياسية لجماعات الأقليات

غالباً ما تعزو الحكمة التقليدية الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول الشرق الأوسط إلى الوزن السياسي للمجموعات العرقية في جانبي الأطلسي. وتقول الحجة إن الولايات المتحدة تميل إلى إسرائيل بسبب النفوذ الانتخابي للناخبين اليهود وتأثير اللوبي الموالي لإسرائيل؛ وبأن العكس هو ما يحصل في أوروبا؛ حيث تميل دول الاتحاد الأوروبي إلى القضية الفلسطينية، نظراً لضعف نفوذ السكان اليهود، ولكثرة عدد السكان المسلمين، إضافة إلى حدود أوروبا المتاخمة للشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن لوجهة النظر تلك ما يبررها، فإنها ليست سوى تفسير مفرط البساطة لمسألة بالغة التعقيد. فثمة تحيز سياسي موجود على جانبي الأطلسي، لكن القضية تتعلق بطبيعة المجتمع المتعدد الأعراق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أكثر مما تتعلق بجماعات الضغط العرقية فيها.

وباستخدام لغة المقارنة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بعمل جيد نسبياً، تمثّل في دمج الأقليات كلّها في تيار واحد، ومنحهم نفوذاً سياسياً جديراً بالاعتبار. وما من شك في أن الناخبين اليهود يؤثرون في السياسة الأمريكية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الناخبين من أصول إيطالية وكوبية وصينية مثلاً. علماً بأن هذه المجموعات لا تمارس تأثيرها في السياسة بشكل مباشر فقط، بل وبصياغة الخطاب العام أيضاً. فمساندة إسرائيل لا تقتصر على الناخبين الأمريكيين اليهود وحدهم، بل وتمتد لتشمل أمريكيين آخرين ينتمون إلى طيف واسع من الخلفيات العرقية والانتماءات السياسية. ويمثل المسيحيون الإنجيليون الآن إحدى أشد المجموعات الانتخابية دعماً لإسرائيل في الولايات المتحدة. لقد أسهم الرأي العام الواسع الذي تشكّل في البلاد في حشد المجتمع الأمريكي عموماً في صف إسرائيل؛ بغض النظر عمّن هو في موقع السلطة في واشنطن وتل أبيب.

وعلى النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية، نرى أن المجتمعات الأوربية تمنح الأقليات فيها نفوذاً سياسياً أقل. كما نجد أن معظم الدول القومية الأوربية متجانسة نسبياً، ومقاومة لفكرة أن تتحول إلى مجتمعات من المهاجرين؛ أضف إلى ذلك أن العديد من دول الاتحاد الأوربي تتوقع من المهاجرين فيها أن يندمجوا في جالية وطنية مثالية الطراز، تتخلى عن انتماءاتها العرقية أو الدينية البديلة، أو تسمو فوقها على الأقل. وما حظر فرنسا ارتداء رموز دينية علنية في المدارس العامة إلا مثال لهذا الموقف.

لكن حين يتعلق الأمر بالمسلمين خاصة، نجد أن النموذج الأوربي قد فشل في تحقيق أهدافه. فالعديد من مسلمي أوربا يشعرون بالاغتراب، وأنهم

يعامَلون كمواطنين من الدرجة الثانية، وأن أثرهم في السياسة الأوربية ليس محصلة لتأثيرهم القوي في النتائج الانتخابية، بل حصيلة ثانوية لانعدام نفوذهم. وفي فرنسا مثلاً، يبلغ تمثيل المواطنين المسلمين في المناصب العامة نسبة منخفضة تدعو للأسى، كما أن البطالة في صفوف المهاجرين متفشية بشكل كبير. ويثير الإحساس بالحرمان من حقوق المواطنة، وغياب الفرص، مشاعر السخط والاستياء في نفوس المهاجرين، وهو الأمر الذي تخشى الأكثريات السكانية من أنه قد يؤدي إلى تطرف عنيف.

تهيئ مثل هذه التوترات الاجتماعية المناخ للسياسة الأوربية لتميل نحو القضية الفلسطينية. وبقدر ما يمكن للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي أن يؤجج التطرف في صفوف الجاليات المسلمة في أوربا، نرى أن الحكومات الأوربية حريصة كل الحرص على ممارسة الضغط في سبيل التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات. ويزداد قلق الأوربيين بسبب قرب أوربا من الشرق الأوسط جغرافياً، ومن إمكانية حصول المزيد من الهجرات من تلك المنطقة، ومن احتمال حدوث اضطراب سياسي وحصار اقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى بلدانهم.

رابعاً: العلاقات بين الكنيسة والدولة

يشكل التباين في أنماط العلاقة بين الكنيسة والدولة مصدراً آخر للخلاف بين جانبي الأطلسي حول الشرق الأوسط.[3] فمنذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، لعب القانون والتقاليد دورهما في الفصل بين المؤسسات الدينية والسياسية؛ لأن الكثير من المهاجرين الأوائل إلى أمريكا الشمالية كانوا ينشدون الحرية الدينية. وهكذا، قاموا متعمدين بتفصيل بلد يتمتع بعوالم

دينية وسياسية مستقلة. وللمفارقة، أدى الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة إلى جعلها دولة دينية بعض الشيء؛ دولة يرتاح الأمريكيون فيها للتأثير غير الرسمي للدين في السياسة. كما أن الساسة الأمريكيين لا يكفون عن الإفصاح عن إيمانهم وعاداتهم في التردد إلى الكنيسة لإغراء الناخبين. كما تلعب الاعتبارات الدينية دورها في صياغة السياسة العامة للعديد من المسائل الاجتماعية، كالإجهاض وزواج المثليين. ولا ينفكّ الرؤساء الأمريكيون يرددون في ختام خطبهم الرئيسية عبارة: «فليبارك الربّ أمريكا».

أما الأوربيون فلا يشعرون بالراحة كثيراً لإقحام الدين بالحياة السياسية، حتى ولو بشكل غير رسمي. وقد كانت الكنيسة لقرون عديدة قوة سياسية فاعلة في أوربا كلها، وكان لها دور أحياناً في حياكة الدسائس وممارسة الاضطهاد وإثارة الاضطرابات السياسية وحمامات الدم. وبسبب هذه الخلفية التاريخية، كانت أوربا حازمة في انتهاج خط علماني مغاير، يلتزم بقيود صارمة على نفوذ المؤسسات والاعتبارات الدينية في السياسة العامة.

ربما كان هذا التباين في الثقافة السياسية عاملاً في تكوين الحساسيات الأمريكية والأوربية المتباينة تجاه إسرائيل. فالأمريكيون يشعرون بالراحة أكثر مع "دولة عبرية" يلعب الدين فيها دوراً بارزاً نسبياً في قولبة مواطنية إسرائيل وهويتها وسياساتها. وإسرائيل تمثل في المنظور الأمريكي بلداً نجح في دمج الدين بالديمقراطية الليبرالية. وبالمقابل، من الممكن جداً أن الأوربيين يرون في إسرائيل ما يذكرهم بتلك الحقبة من تاريخهم التي كان الدين فيها مصدراً رئيسياً للصراع الأهلي، وللحروب بين الدول. وفي هذا السياق، قد تكون الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط متجذرة في المسارات الدينية الفريدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

خامساً: التنافس على النفوذ

إن الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط هي نتاج أيضاً للمنافسة على النفوذ الإقليمي. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في بعض الأحيان على أهداف متقاطعة ليظهر كل منهما قوته، فغدا الشرق الأوسط في بعض الأحيان حلبة يتحايل فيها جانبا الأطلسي للفوز بالمكان والمكانة.

وفي ضوء عدم التوازن في القوة المادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، فمن الأرجح أن تلعب أوربا هذه اللعبة ضد الولايات المتحدة، وليس العكس. ونتيجة للعلاقات الطويلة بين أوربا والشرق الأوسط، يمثل الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوربا المنطقة التي يمكنها أن تلعب فيها دور القوة الموازنة للولايات المتحدة، ولو جزئياً. ونرى هذه الآلية جلية في الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية على السواء؛ حيث تتنافس الشركات الأوربية والأمريكية للحصول على حصص لها في أسواق المنطقة.

ولعل من بين العواقب المؤسفة لمثل هذه المناورة أن الأمريكيين والأوربيين كانوا في بعض الأحيان يتبادلون الاتهامات، وينسب كل طرف الدوافع الخاطئة إلى سلوك الطرف الآخر. وخلال الحشد للحرب على العراق مثلاً، افترضت واشنطن أن تأنيب باريس لها لم يكن القصد منه سوى عرقلة السياسة الأمريكية. وفي الواقع، كانت تقديرات فرنسا للمضاعفات المحتملة للحرب صادقة ودقيقة. وعلى النسق ذاته، غالباً ما يتهم الأوربيون واشنطن بالانحياز الجارف لإسرائيل، مع أن واشنطن قد تكون صادقة في السعي حينها لتحقيق تسوية دائمة. ومن الممكن أن تتجمع مثل هذه

الأشكال من سوء الفهم بعضها فوق بعض لدى كل طرف، فتآكل بذلك ثقة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية في أن لكل منهما شريكاً موثوقاً على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

وكما هو مشروح في الجزء الأخير من هذه المحاضرة، أضحى التنافس عبر الأطلسي في الشرق الأوسط جزءاً من تنافس دينامي وجيوبوليتيكي أشمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا نشأ منذ نهاية الحرب الباردة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء اتحاد أوربي يتمتع بالمزيد من الحرية والاستقلالية، ومع بروز الدور الأحادي الجانب لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، اجتمعت هذه العوامل معاً لتثير توترات عبر أطلسية شاملة، وليس حول الشرق الأوسط فحسب.

جوانب الالتقاء

برغم التاريخ الطويل للتوتر عبر الأطلسي حول الشرق الأوسط، نشأت مؤخراً بعض الدلائل التي تشير إلى التقاء سياسي محتمل. ومع أن الوضع في العراق مازال غير مستقر أو مؤكد، يبدو جانبا الأطلسي على استعداد لنبذ الانتقادات اللاذعة العلنية التي أحاطت الحرب. وكفّت العواصم الأوربية عن انتقاد قرار شن الحرب والتعامل غير المتقن للاحتلال. وتقبلت واشنطن حقيقة أن المشاركة الأوربية في التحالف تتضاءل. كما أن إدارة الرئيس بوش لم تعد تعمل على عزل فرنسا وألمانيا والدول الأوربية التي رفضت إرسال قواتها إلى العراق.

نشأ مستوى غير معتاد من التلاقي أيضاً حول عملية السلام في الشرق الأوسط. فجانبا الأطلسي كلاهما يبحثان عن طرق لعزل حماس، ويواصلان

في الوقت نفسه العمل مع الرئيس محمود عباس، ويسعيان لتقديم معونات اقتصادية وإنسانية كافية للشعب الفلسطيني. وقد رحبت أوربا والولايات المتحدة بانسحاب إسرائيل من غزة، وشجعتا على تحقيق انسحابات مماثلة من الضفة الغربية. وصحيح أن الأوربيين يضغطون بشدة للعودة إلى خريطة الطريق، وللتوصل إلى انسحاب من خلال المفاوضات، وأن واشنطن قد تكون أكثر تعاطفاً مع إجراء إسرائيلي أحادي، لكن الملاحظ أن المسافة الفاصلة بين جانبي الأطلسي حول عملية السلام أقصر مما تبدو. أضف إلى ذلك، أنه بالرغم من الخلافات الأولية التي نشأت حول الحرب الأخيرة بين "حزب الله" وإسرائيل، فقد توصلت فرنسا والولايات المتحدة في النهاية إلى إيجاد أرضية مشتركة كانت كافية لهما لأخذ زمام المبادرة، والتفاوض لإنهاء الحرب في لبنان برعاية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بإيران، تعمل الترويكا الأوربية (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) بانسجام مع واشنطن منذ أوائل عام 2005. وبعد وقت قصير من بداية الرئيس بوش ولايته الثانية، وافقت إدارته على دعم الموقف التفاوضي للاتحاد الأوربي. وفي ربيع 2006، وافقت واشنطن على الدخول في مفاوضات مباشرة ومتعددة الأطراف مع طهران تهدف إلى تقديم حوافز جديدة تغريها لتعليق برنامجها النووي. وقد لعب التخوف الأمريكي من تصدع الوحدة عبر الأطلسية، بسبب إيران، دوراً مهماً في إقناع إدارة بوش بالدخول في مفاوضات رسمية.

بقي أن ننتظر لنرى ما إذا كان التلاقي الأخير حول السياسة الشرق أوسطية سيكون دائماً أو مؤقتاً. ومع أن الزمن وحده هو الكفيل بالجواب،

فثمة أسباب تدعونا للاعتقاد أن هذا المستوى غير المعتاد من الاتفاق سيكون مؤقتاً؛ لأنه حصيلة ثانوية لجملة من الظروف الخاصة والطارئة، وليس تلاقياً دائماً للأفكار.

حثّت الخصومة الحادة والمستفحلة بين جانبي الأطلسي، بسبب الحرب على العراق، كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على العمل بجد لإصلاح ذات البين. وقد أدركت إدارة الرئيس بوش أن موقفها غير المبالي بالحلفاء كان خاطئاً، وأنها بحاجة إلى مساعدة أوربا في العديد من الجبهات المختلفة. فحرب العراق أحدثت انقسامات عميقة داخل أوربا، واتضح للعديد من دول الاتحاد الأوربي أنه حري بها ألا تضطر إلى الاختيار بين أوربا والتحالف الأطلسي. فقد بدا احتمال العيش في مرحلة ما بعد "العصر الأمريكي" أقل جاذبية مما توقعه مؤيدو "التعددية القطبية". وإدراك هذه المفاهيم هو ما جعل إدارة بوش والحكومات الأوربية كلتيهما تحسنان التصرف على الدوام، وبالتالي تتعاونان حيال إيران، وما كان هذا ليحصل لولا ذلك الإدراك الجيد.

وبالنسبة إلى عملية السلام، كان الخلاف الأخير بين جانبي الأطلسي حصيلة ظروف متعددة. فوفاة ياسر عرفات مهدت الطريق أمام حكومة فلسطينية جديدة أشد تصميماً على الدفع باتجاه حل يشتمل على دولتين، وعلى منع وقوع هجمات انتحارية ضد إسرائيل. وأضاف قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرييل شارون، الانسحاب من غزة زخماً جديداً إلى عملية السلام. وقرّبت هذه الأحداث مجتمعة بين السياستين الأمريكية والأوربية. وهكذا، كان التغيير الذي أحدثته الظروف في المنطقة أقوى مما تمخضت عنه

السياسة الأمريكية أو الأوربية. لكن إذا سلكت التطورات اتجاهاً معاكساً، فقد يصبح التعاون عبر الأطلسي أشد إرباكاً. إذا بقيت حماس في السلطة مثلاً، واستمرت في رفضها للحل المستند إلى دولتين، فمن المحتمل حينئذ أن تمضي إسرائيل قدماً في عملية الفصل الأحادي الجانب، وأن تسعى منفردة إلى رسم حدود جديدة تفصل بينها وبين الضفة الغربية. وإذا ما أدت مثل هذه التطورات إلى جمود سياسي وعنف متزايد، يصبح احتمال ظهور الخلافات الحامية عبر الأطلسي من جديد أمراً وارداً جداً.

من المبكر جداً توقُّع ما إذا كان التعاون الأمريكي ـ الأوربي في التفاوض مع إيران سيؤدي في النهاية إلى حل دبلوماسي دائم. فإن تحقق هذا الحل فلا ريب في أن مثل هذا النجاح سيعزز الثقة على جانبي الأطلسي، مما يمكّن الطرفين من العمل معاً لتحقيق أهداف مهمة في الشرق الأوسط. لكن إذا كانت النتيجة جموداً نهائياً مع إيران، فثمة احتمال كبير حينذاك أن تؤدي مسألة البرنامج النووي الإيراني إلى نشوء خلاف رئيسي آخر على جانبي الأطلسي. ومن غير المحتمل أن يدعم الأوربيون حظراً اقتصادياً شاملاً، ومن غير المحتمل أكثر أن يؤيدوا شن ضربات جوية عليها. ونظراً لأن احتمال انفراد الأمريكيين بالعمل وحدهم وارد جداً، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالعلاقات عبر الأطلسية بشكل أشد مما حصل بصدد الحرب على العراق.

خلاصة القول أن الخلافات عبر الأطلسية حول الشرق الأوسط مهمة، ولا أمل في زوالها. وتزداد حدة هذه الخلافات أو تقل وفق التطورات السلبية أو الإيجابية التي تشهدها المنطقة. ونظراً لأن أصول هذه الخلافات ترجع إلى تباين التجارب التاريخية، والثقافات والأنظمة السياسية، فمن المحتمل أن

تظل الخلافات على السياسة الشرق أوسطية، كما كانت في الماضي، مصدراً رئيسياً للتوتر على جانبي الأطلسي في المستقبل.

خارج الشرق الأوسط: مصادر التنافس على جانبَي الأطلسي وتداعياته

ستتوسع في هذه المحاضرة الآن لنتفحص التغيرات الأوسع التي لحقت بالعلاقات عبر الأطلسية منذ سقوط جدار برلين. ونتفحص في التحليل التالي المصادر الجيوبوليتيكية للتوتر عبر الأطلسي، ثم ننتقل لاستكشاف انعكاسات هذا التوتر، ونختتم بآفاق تجديد الشراكة الأطلسية.

أولاً: نهاية الحرب الباردة، ونهوض أوربا، وأحداث 11 سبتمبر

كانت الثنائية القطبية إبان الحرب الباردة، وما نتج منها من مواقف جيوبوليتيكية طارئة، أهم مصادر التعاون عبر الأطلسي. فقد أدى التهديد العسكري الذي مثّله الاتحاد السوفيتي إلى إنشاء تحالف عسكري مضاد اتخذ شكل منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو). ومنح التفوق الأمريكي الذي لا يجارى، ضمن مجموعة عبر الأطلسي، الأوربيين حوافز قوية لقبول العمل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من استعدادها للعب دور الضامن الاستراتيجي لأوربا. فقد ساعد اجتماع الغطاء الأيديولوجي للقطبية الثنائية وتلاحم النظام الأطلسي ووجود الشيوعية السوفيتية في إنتاج هوية غربية حصرية تستند إلى القيم المدنية، والأسواق الحرة، والحكم الديمقراطي. ومن ثم نظمت الضغوط الجيوبوليتيكية أمور السياسة

الداخلية، مما أدى، للمرة الأولى، إلى تشكيل تحالف مؤلف من حزبين سياسيين يصطف خلف التوجه الدولي الحر للولايات المتحدة الأمريكية. وكانت السياسة الوسطية الناتجة [في النظام السياسي الأمريكي] متوافقة مع التحالفات المعتدلة التي كانت تتشكل لتحكم أوربا ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وفر دعم الحزبين [الأمريكيين] للتوجه الدولي الحر أيضاً أساساً لحضور أمريكي في زمن السلم في أوربا، ولدور رئيسي لواشنطن في بناء المؤسسات الدولية، وتكامل الأسواق الأمريكية والأوربية؛ وهي بمجملها عوامل عمقت الروابط المجتمعية على جانبي الأطلسي.

أضعفت نهاية الحرب الباردة الأسس الجيوبوليتيكية للتعاون عبر الأطلسي بشدة. وفي غياب تهديد خارجي مشترك، لم تعد أوربا أو الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد إحداهما على الأخرى في الدفاع عن مصالحها الأمنية ذات الأولوية المتقدمة. واستمر حلف الناتو في الوجود كتحالف عسكري بالاسم فقط، وانتهى تفويضه الدفاعي الجماعي بشكل أساسي الآن؛ إذ غدا تركيزه الرئيسي على مهمات خارج حدوده.

وأدت نهاية الحرب الباردة أيضاً إلى تآكل المصدر الثاني من مصادر التضامن عبر الأطلسي؛ أي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا. كما عمل أفول نجم الاتحاد السوفيتي على تعزيز الميزة الملموسة - إن كان ثمة ميزة- لتفوق الولايات المتحدة على حلفائها الأوربيين. فتفكّك حلف وارسو، وانهيار الاقتصاد الروسي، زادا التفوق الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المنفلتة من عقالها.

ومع ذلك، من الغريب أن نجد أن بداية القطب الواحد قد ترافقت مع انخفاض فعال في القوة المؤثرة للولايات المتحدة الأمريكية في أوربا. ومردّ ذلك الانخفاض إلى ثلاث آليات عملت معاً:

الأولى، أن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية تبدلت من أوربا إلى الشرق الأوسط وشرق آسيا، مما صرف التفكير والتدبير عن المسرح عبر الأطلسي. وقد تزايدت وتيرة هذا التحول ومداه بعد أحداث 11 سبتمبر؛ إذ أدت الهجمات الإرهابية إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقود حملة عسكرية في أفغانستان وأخرى في العراق. ونظراً لمتطلبات هذه المهمة في الشرق الأوسط، مقرونة بلزوم إعادة الضبط والتكييف التي خلصت إليها الولايات المتحدة في مراجعة الوضع الإجمالي لقوتها، نجد أن الوجود العسكري الأمريكي الرئيسي في أوربا هو في طور الرحيل عن القارة. والنتيجة هي أن النفوذ الفاعل لواشنطن آخذ بالانحسار.

أما الآلية الثانية فوثيقة الصلة بما سبق، وهي أن تأثير القوة العسكرية الأمريكية يتضاءل في أوربا في وقت السلم. وفي ظل واقع جيوبوليتيكي لا يعتمد الآن على الردع في المحافظة على الاستقرار، فقدت فاعلية القوة العسكرية كثيراً من قيمتها. وبالعكس؛ فإن الفاعلية التي تحققها القوة الاقتصادية تزداد بنسبة مطردة. فعلى الصعيد الاقتصادي، نرى أن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية هما في موقع الند للند. وينتج كل منهما من المنتجات الوطنية ما يساوي نحو 10 تريليونات دولار سنوياً، كما رسخ اليورو موقعه كعملة احتياطية عالمية، وتصل نسبته في احتياطيات القطع الأجنبي لدى المصارف المركزية الوطنية إلى 20٪ تقريباً.[4]

وتمثلت الآلية الثالثة في أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد هيّأ الأرضية لزيادة رقعة الاتحاد الأوربي وعدد أعضائه. وعلى الرغم من النكسات التي منيت بها المعاهدة الدستورية لأوربا في ربيع 2005، برفض فرنسا وهولندا لها، فقد عمق الاتحاد الأوربي شخصيته الجماعية منذ انتهاء الحرب الباردة. وعملت المفوضية الأوربية والبرلمان الأوربي على تعزيز صلاحياتهما. ونجح الاتحاد الأوربي في طرح عملة موحدة، كما قدمت مقترحات تنص على أن يكون للاتحاد الأوربي وزير خارجية وسلك دبلوماسي. ومع أن هذه المقترحات قيد الانتظار الآن، بسبب رفض المعاهدة الدستورية، فإنها قد توضع موضع التطبيق في نهاية الأمر. وقد وسع الاتحاد الأوربي عضويته لتشمل 25 دولة، بما فيها جملة من الديمقراطيات في أوربا الوسطى. وأسهمت هذه التوسعة في امتداد رقعة الاتحاد الأوربي باتجاه الشرق، وفي منحه تحكماً جديداً بمنطقة القلب القاري الجيوبوليتيكية لأوربا، ونفوذاً لا مثيل له على عدد من الأعضاء المتوقع انضمامهم من أوربا الشرقية وجنوب الشرقية.

عزز الاتحاد الأوربي إحساسه بالاستقلالية. كما فرض الطموح الجماعي نفسه في جدول أعماله الدبلوماسي الذي يتسم بالمزيد من الإصرار والاستقلالية. وقد صدقت أوربا على بروتوكول كيوتو الخاص بتغير المناخ، وعلى نظام روما الأساسي الذي يؤسس للمحكمة الجنائية الدولية؛ وذلك على الرغم من معارضة واشنطن الصريحة. وقادت فرنسا وألمانيا جهداً نجح في منع إضفاء صفة الشرعية الدولية على الحرب التي شُنت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق. كما حل الاتحاد الأوربي محل الولايات المتحدة

كحَكَم دبلوماسي رئيسي في منطقة البلقان. لكن قوة الاتحاد الأوربي العسكرية لم تواكب طموحاته السياسية، وهذا ما تمثل واضحاً في عجز الاتحاد عن إحلال السلام في البلقان دون مساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك، تمضي عمليات الإصلاح والتكامل الخاصة ببرامج الدفاع الوطنية قدماً، وإن يكن ذلك بوتيرة بطيئة جداً.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إلحاق المزيد من الضعف بالأسس الجيوبوليتيكية للمجتمع عبر الأطلسي، وذلك بتعريض الهوية المشتركة لهذا المجتمع للتآكل. فغياب الشعور الواضح بما يسمى "الطرف الآخر"، الذي قدمته الشيوعية السوفيتية، أدى إلى إصابة الهوية "الغربية" الحصرية بالتآكل. وفي الواقع، تساءل العديد من المحللين عما إذا كانت الديمقراطيات الغربية لا تزال تشكل مجتمعاً سياسياً له معنى، بعد أن كان بعضهم قد أعلن "نهاية الغرب". لكن المشكلة ليست مجرد مشكلة تدهور أو لامبالاة، فجهود الاتحاد الأوربي الرامية إلى نشر الحجج المؤيدة لتقوية الاتحاد، مقترنة بالسخط الشعبي على السياسة الخارجية لإدارة الرئيس بوش، حثت بعض النخب الأوربية على طرح الولايات المتحدة بأنها "الطرف الآخر" الجديد الذي على الاتحاد الأوربي أن يحشد قوته ضدها. وليست الدعوات إلى عالم متعدد القطبية، وإلى اتحاد أوربي يقوم بدور الثقل الموازن للولايات المتحدة الأمريكية، مجرد خطابة، لأن الصيغة الجديدة للخطاب تعكس الدرجة التي عاد بها منطق توازن القوى إلى العلاقات بين جانبي الأطلسي.

أسهمت نهاية الحرب الباردة في استفحال الشعور بالعداء بين جانبي الأطلسي من خلال تسريع وتيرة تآكل التوجه الدولي الحر في الولايات

المتحدة الأمريكية. ولا ريب في أن انفصام عرى تحالف الحزبين الذي ساند هذا التوجه من الحرب العالمية الثانية حتى تسعينيات القرن العشرين كان ناتجاً جزئياً من التوجهات السياسية العلمانية غير المرتبطة بالتغير الجيوبوليتيكي. فتقاعد جيل الحرب العالمية الثانية من الحياة السياسية الحافلة بالنشاط، والاستقطاب المتزايد في السياسة الأمريكية، ونمو القوة السياسية المؤيدة للقلب القاري الشعبوي على حساب السواحل الحرة، جميعها عوامل لعبت دورها في تقويض الدعم الذي كان يحظى به التوجه الدولي الحر.

ومع ذلك، يعد التغير في النظام الدولي مسؤولاً أيضاً عن إعادة ضبط السياسات المحلية الخاصة بالسياسة الخارجية. وقد اتخذ تحالف الحزبين الذي ساند التوجه الدولي الحر شكله في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي استغل التهديدات المتمثلة بألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية لتأسيس مركز معتدل كانت له الغلبة، لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، في وجه منتقديه من أنصار التوجهين الأحادي والانعزالي. وحافظت الحرب الباردة على ذلك المركز المعتدل بحزبيه؛ وعملت الضرورات الجيوبوليتيكية على هندسة الانضباط السياسي المتعلق به.

فور انتهاء الحرب الباردة، أخذ هذا التحالف المركزي يتفكك. وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان الرئيس كلنتون يواجه كونجرس لا يلين، كونجرس ما فتئ يفضل السياسات الحزبية على السلوك المسؤول للعلاقات الخارجية.[5] وقد عملت نهاية الحرب الباردة أيضاً على تضخيم الأثر السياسي في تغير الأجيال. فالأمريكيون المنتمون إلى أعمار تلي الحرب الباردة لم يجر تلقينهم مبادئ السياسة الخارجية التي اعتنقها الأكبر منهم سناً. وبتقاعد جيل الحرب العالمية الثانية، يتقاعد معهم التوجه الدولي الحر.

أدى التغير الذي لحق بجوهر السياسة الخارجية الأمريكية وبنبرتها إلى زيادة حدة التوترات بين جانبي الأطلسي، فتطور ما كان مجرد انحراف في العلاقة إلى صدع مفتوح. كما تحول مركز الجاذبية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقصى اليمين في أوربا. وتقلص الآن القاسم المشترك بين الحزب الجمهوري الأمريكي والمسيحيين الديمقراطيين الذين يشكلون التيار الغالب في أوربا. وتؤمن الولايات المتحدة وأوربا بأنماط مختلفة تماماً من التوجه الدولي، حيث تبقى نزعات واشنطن الأحادية الجانب في توتر دائم مع تفضيل أوربا لتعددية الأطراف. وقد برزت نتائج انعدام التوافق هذا بوضوح على جدول أعمال السياسة عبر الأطلسية.

لقد ضاعفت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 تقريباً حجم كل التأثيرات التي تلت نهاية الحرب الباردة. وازداد البون بين الأولويات الاستراتيجية الأوربية والأمريكية اتساعاً، وهي التي كانت متباعدة أصلاً. وكان للحكومة الأمريكية ونظيراتها الأوربية آراء متباينة حول مصادر التطرف الإسلامي، وأفضل الطرق لمحاربته. ورفضت واشنطن عرض الناتو للمساعدة في إطاحة نظام طالبان في أفغانستان، مما شكل ضربة حقيقية للدفاع الجماعي. وحين التفتت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى نظام صدام حسين في العراق، دون تفويض من الأمم المتحدة، نظر العديد من الأوربيين إلى الحرب على أنها تصرف غير شرعي وأحادي الجانب، حتى في تلك البلدان الأوربية التي ساندت حكوماتها الغزو. وشكلت أحداث 11 سبتمبر المأساوية ضربة أيضاً للتوجه الدولي الحر في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أججت الهجمات مشاعر الغضب القومية، وصبت في

مصلحة الأصوات الأشد تطرفاً على حساب الأصوات المعتدلة، وعززت الاستقطاب الحزبي.

ثانياً: تداعيات الخلاف بين جانبي الأطلسي

شكلت نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر الفيصل الأساسي في العلاقات بين جانبي الأطلسي. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الخرقاء والنزعات السياسية المحلية أسهمتا في إضعاف التعاون، فإن المصدر الرئيسي للتوتر كان التغير الجيوبوليتيكي والآلية التنافسية التي تمخضت عنه. وفيما يتعلق بجوهر الخلافات في السياسة ومستوى العداء، لا يمكننا إلقاء اللوم في الخلاف بين أوساط أي مجتمع أمني على العوامل السياسية. وللأسباب المبينة أدناه، سنجد أن الخلاف الذي نشب بين جانبي الأطلسي يشكل نقطة تحول حاسمة في نظام الأمن الأطلسي الذي ساد خلال الحرب الباردة وتسعينيات القرن العشرين.

اختلفت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها الأوربيين الرئيسيين، ولاسيما فرنسا وألمانيا، حول مسائل أساسية تتعلق بالحرب والسلام. ولم تكن حرب العراق هي المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي تظهر فيها مثل هذه المواقف المتباينة حول استخدام القوة. فلاشك أن أزمة قناة السويس وحرب فيتنام أثارتا خلافات حادة بين جانبي الأطلسي. لكن، كما ذكرنا آنفاً، ظهرت هذه الخلافات وسط مواجهات الحرب الباردة. وهذا يعني أن الأثر السياسي للخلافات في السياسة تجاه بلدان العالم الثالث أخرستها مصالح وأهداف مشتركة تقع في صميم مسرح الأحداث الاستراتيجية. لكن الانقسام حول العراق ظهر وأوربا لا تعاني تهديداً نظامياً، فتسببت الرؤى

الاستراتيجية المتعاكسة التي نشأت حول العراق في حدوث شرخ جوهري في كيان الوحدة عبر الأطلسية. وقد غدا واضحاً في الحال أن الاهتمامات الأمنية الأمريكية والأوربية لم تعد كلاً لا يتجزأ.

والقضية الأهم هنا أن ألمانيا وفرنسا لم تمتنعا عن مساندة الحرب فحسب، بل وشنتا حملة للحؤول دون حصول الولايات المتحدة الأمريكية على دعم مجلس الأمن الدولي. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على استعدادهما لحرمان الولايات المتحدة من الحق الشرعي في السعي للقيام بعملية عسكرية رأتها واشنطن ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الرئيسية. ويعني نجاح ألمانيا وفرنسا في مسعاهما هذا أن اثنين من حلفاء الولايات المتحدة المقربين منها لعبا دوراً حاسماً في عرقلة مسار حرب رئيسية تقودها.

أخذت مضامين ذلك التصرف بعداً تجاوز الرمزية الدبلوماسية. فلو كان مجلس الأمن الدولي وافق على قرار ثان يجيز الحرب، لربما تسنى للولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية حشد تحالف عسكري ضخم جداً للحرب، ولكان من الممكن لقوة ضخمة أن تلعب دوراً لا يستهان به في المراحل المبكرة من الاحتلال، مما يساعد الولايات المتحدة على تهدئة الأوضاع في البلاد، وإبطال مفعول التمرد. ولكان من الممكن حينها أن توافق تركيا على السماح للقوات الأمريكية بفتح جبهة شمالية. ولو تسنى للعملية العسكرية أن تحظى بغطاء من الشرعية الدولية، لحققت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية مشاركة أكبر بكثير في الحكم وإعادة الإعمار بعد الحرب. كما كان من الممكن أن تحظى الحرب بدعم أكبر من داخل الشرق الأوسط نفسه، وكان من شأن ذلك أن يحدّ من قدرة الحرب

على تأجيج التطرف واستقطاب المزيد من المتطرفين. وباختصار، لا شك في أن التصرفات الدبلوماسية التي اتخذتها فرنسا وألمانيا لمنع الحرب أدت إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف طائلة بالأموال والأرواح.

يعدّ الدور المحدود الذي مارسه الناتو في العراق شهادة أخرى تضاف إلى سجل التغير الذي لحق بنظام الأمن الأطلسي. والناتو هو حجر الرحى ظاهرياً في ذلك النظام الأمني، لأنه المؤسسة التي يقصد منها تنسيق العمل المشترك دفاعاً عن المصالح المشتركة. ولربما كانت فرنسا وألمانيا، والأعضاء الآخرون في التحالف المضاد للحرب، صائبين تماماً في اعتقادهم أن التهديد الذي مثله عراق صدام حسين لا يشكل مبرراً لشن الحرب. لكن في غمرة التمرد والفوضى التي أعقبت سقوط بغداد، لم يكن بوسع تلك الدول المكابرة وادعاء أن المصالح الأمنية الأمريكية الرئيسية لم تكن معرضة للخطر. فمع تعرض الجنود الأمريكيين للموت كل يوم تقريباً، وتأرجح وحدة العراق بين الحياة والموت، كان بدهياً أن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة ماسة إلى المساعدة.

وبرغم أن سبعة عشر عضواً في الناتو أرسلوا قواتهم بشكل فردي إلى العراق، فإن تسعة أعضاء آخرين امتنعوا عن ذلك، من بينهم فرنسا وألمانيا. والأهم من ذلك أن العنصر المؤسساتي والرمزي المحوري في النظام الأطلسي، أي الناتو نفسه، بقي بعيداً، وكل ما يفعله هو حشد الإرادة للمساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية. وستروي هذه المشاركة الهامشية للناتو، في أتون أزمة بهذه الجسامة تواجهها الولايات المتحدة في العراق، مجلدات عن التآكل الذي حلّ بالتضامن الأطلسي.

كان التحول الذي ظهر في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التكامل الأوربي دليلاً آخر على التحوّل الذي لحق بنظام الأمن الأطلسي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إدارة كلنتون، كانت واشنطن مؤيداً صلباً للتكامل الأوربي. وكانت رؤية الحكومة الأمريكية أن من شأن هذا التكامل أن يمنح أوربا مناعة ضد حروب مستقبلية قد تنشأ بين دولها القومية، وأن ينتج في النهاية اتحاداً يمكن أن يكون شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً أكثر قوة للولايات المتحدة.

غيرت واشنطن مسارها بحدة بعد الانقسام حول العراق، وسعت لتطبيق سياسة شق الصف. فقد عملت إدارة الرئيس بوش على زرع الشقاق بين الأعضاء المؤيدين للحرب والمعارضين لها داخل الاتحاد الأوربي، من خلال مكافأة مسانديها بمنحهم وعوداً وعقوداً مربحة في العراق، ومعاقبة منتقديها بالعزلة. واعتنقت الحكومة الأمريكية أيضاً رأياً سلبياً كلياً بالتكامل الأوربي، ومردّ ذلك قلقها من إمكانية أن تؤدي أي سياسة خارجية وأمنية مشتركة مثلاً إلى منع واشنطن من كسب دعم أعضاء الاتحاد الأوربي منفردين، حين تدعوها الحاجة إلى ذلك، كما حصل في حالة حرب العراق. لقد كان الأوربيون في القرن التاسع عشر يأملون أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية اتحاداً مهلهلاً وضعيفاً، بل وكانوا يفضلون أن ينجح الجنوب في الانسحاب من الاتحاد رسمياً، كي يبقوا متفوقين على أمريكا الشمالية. ومنذ حرب العراق، تبنت الولايات المتحدة منطقاً مماثلاً من توازن القوة تجاه الاتحاد الأوربي.

وأخيراً، خضعت الأسس المحلية لنظام الأمن الأطلسي لتغيير جوهري. فقد مهّد الحديث عن التضامن والشراكة الطريق للانفصال، لا بل

وللمعارضة أيضاً. وينطبق ذلك أيما انطباق على أوربا التي وقفت النخب فيها عقوداً عديدة مع واشنطن كوسيلة لاكتساب الشرعية السياسية.[6] لكن الأمر تغيّر الآن، ولإدراك مدى التغير الذي حدث، ما علينا إلا أن نلاحظ كيف كان المستشار الألماني يقود حملته الانتخابية للمنصب بالنأي بنفسه عن واشنطن، وليس بالوقوف في صفها. فالتحالف الألماني ـ الأمريكي الذي اكتسى هالة من التبجيل منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى عهد المستشار الألماني هيلموت كول تعرض لسقوط مثير، بل وللتشويه أيضاً، وذلك منذ أن اختلفت ألمانيا مع واشنطن حول العراق. وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في أوربا قدراً كبيراً من الشك بالسياسة الخارجية الأمريكية، وانخفاضاً شديد الانحدار في نسبة المواطنين الذين يحملون في أذهانهم انطباعات طيبة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن آراء الأمريكيين بأوربا لم تخضع لمثل هذا التحول العميق. ومازالت انطباعات معظم الأمريكيين عن حلفائهم الأوربيين التقليديين طيبة. لكن استخفاف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد بأوربا ونعته لها بـ "أوربا القديمة"، وكلام روبرت كاجان الشهير عن الضعف الأوربي، ومواقف اليمين الاستخفافية بالتكامل الأوربي، تشكل بمجملها صورة مغايرة تماماً للماضي. وحتى أولئك الأشخاص الأكثر اعتدالاً، ككاتب العمود الصحفي توماس فريدمان، أضافوا جميعاً إسهاماتهم البلاغية إلى لغة العداء بين جانبي الأطلسي، حين أشاروا إلى فرنسا عام 2003 بأنها "عدو" الولايات المتحدة.[7]

من الممكن أن يتحسن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في المستقبل. لكن لن يكون بالإمكان تفهم مشكلات

السنوات القليلة الأخيرة على أن هذه هي حال "السياسة كالعادة"، لأنها تشكل تآكلاً جدياً في التضامن عبر الأطلسي، ونتيجة حتمية لتداعي نظام الأمن الأطلسي.

ثالثاً: إعادة بناء الشراكة

إن النكسات التي لحقت بطبيعة التعاون عبر الأطلسي ومداه ليست اضطراباً مؤقتاً، ولا ناتجاً ثانوياً لسياسات إدارة الرئيس بوش سرعان ما ستزول، بل هي دليل على أن البيئة الجيوبوليتيكية والسياسة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية تخضعان لتغييرات في الصميم، وعلى أن النظام الأطلسي سيبقى متوتراً، بغض النظر عمن بيده زمام السلطة في واشنطن.

إن النظام الأطلسي الجديد الذي ينشأ ليس بالضرورة مدعاة للهلع. فمازال التعايش السلمي والتعاون عند الطوارئ يقدمان الأساس اللازم لنظام مستقر بمنأى عن الصراع العسكري، إن لم نقل حتى عن مجرد التفكير بمثل هذا الصراع. والتعاون يبشر بالاستمرار على العديد من الجبهات، إذ تتمتع منطقة عبر الأطلسي بشبكات ومؤسسات فائقة العمق والاتساع تفوق ما كان موجوداً في فترة الحرب فيها. ولا يزال هناك اعتماد متبادل بعمق بين جانبي الأطلسي في كل ما يتعلق بالتكامل التجاري، والقوات العسكرية التبادلية، والتعاون في إنفاذ القانون، والمجال الاستخباري.

لقد ساعد مثل هذا الاعتماد المتبادل في التعافي الجزئي للعلاقات بين جانبي الأطلسي خلال الولاية الثانية للرئيس جورج بوش، إذ قام فور إعادة انتخابه بزيارة بروكسل؛ وأكد دعمه للوحدة الأوربية والشراكة عبر

الأطلسية. وبعد أن واجهت الولايات المتحدة الأمريكية شحاً في الموارد بسبب احتلالها للعراق، اكتشفت واشنطن من جديد حاجتها إلى شركاء دوليين. وردّ الاتحاد الأوربي ودوله بالمثل في الشطر الأعظم من عملية إصلاح ما فسد بين الطرفين. وكانت النتيجة حصول تعاون براجماتي انسحب على جملة من المسائل، أبرزها: إيران، وأفغانستان، والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومن هذا المنظور، يمكننا القول إن الديمقراطيات الأطلسية قد تكون في طريقها إلى "الحالة السوية"، وهي نظام يفتقد الألفة والتلاحم الفريدين اللذين سادا سنوات الحرب الباردة، لكنه مع ذلك يتمتع بمنافع العلاقات السلمية، والتكامل الاقتصادي، والأمثلة المألوفة عن التعاون السياسي والعسكري.

لتعظيم الإمكانات التعاونية لهذا النظام الناشئ، بوسع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الحصول على مبتغاهما بضبط المؤسسات عبر الأطلسية وفق الوقائع الجديدة. فإذا كانت تحالفات الدول الراغبة، وليس الناتو ككل، هي الوسيلة الرئيسية للتعاون الأمني، يصبح من المجدي حينها إصلاح الناتو بالتخفيف من صرامة قاعدة الإجماع، مع عدم المساس بالمادة الخامسة التي تنص على الالتزام بالدفاع الجماعي عن منطقة التحالف. لكن نظراً لأن جلّ المهمات المرتقبة للناتو ستقع خارج منطقته، مما يعني أن أعضاء محددين هم الذين سيكونون قادرين على المشاركة بهذه المهمات أو راغبين بتنفيذها، فلا بد من وجود المزيد من المرونة في تنسيق مثل هذه العمليات، وإلا سيتم النظر إلى الجهود المستقبلية لتنظيم أي تحالفات خاصة على أنها إهانة لتعددية الأطراف، وليس حلقات في سلسلة العمل الجماعي البراجماتي.

أضف إلى ذلك أن على الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا تحقيق المزيد من الاستفادة من مجموعات الاتصال غير الرسمية، وهو نموذج أثبت قيمته في التعامل مع دول البلقان، وإيران، والنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

يمكن تعزيز التعاون الأطلسي بزيادة توسيع الصلات الأوربية ـ الأمريكية. وثمة الكثير من الأولويات عبر الأطلسية غائب من جدول أعمال الناتو المقتضب، وذلك على الرغم من أن الاتحاد الأوربي لا يألو جهداً في تعميق شخصيته الجماعية حول المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، وإن يكن ذلك ببطء شديد. وعلى الاتحاد الأوربي في هذا السياق أن يسارع إلى توحيد صوته بدرجة أكبر حول المسائل الأمنية، وأن يمتلك القدرة العسكرية اللازمة لدعم هذا الصوت. ومن شأن تحقيق التقدم على الجبهة الدفاعية أن يساعد أوربا في تعزيز استفادتها الفاعلة من الفرص المتاحة للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وستكون واشنطن مستعدة للإصغاء إلى المخاوف الأوربية بمزيد من الانتباه، إذا كان لدى الاتحاد الأوربي أشياء مهمة يمكن أن يقدمها لقاء تنازل أمريكي. وستحصل الولايات المتحدة بالمقابل على المساعدة التي تحتاجها للاضطلاع بمسؤولياتها العالمية. أما الأوربيون فسيحصلون على النفوذ الذي ينشدونه واللازم لتحقيق الميول الأوربية لموازنة السياسة الأمريكية.

وحتى مع عمليات الضبط تلك، سيبقى نظام الأمن الأطلسي يحفل بالاضطراب أكثر كثيراً مما كان عليه في ذروة التحالف. وهذا يعني أنه على الديمقراطيات الأطلسية أن تتعلم كيف تحسن الاتفاق على نقاط الخلاف. ومن المحتمل أن يدبّ الخلاف بين أوربا الولايات المتحدة الأمريكية حول

العدالة الدولية، والمؤسسات الدولية، وحول السياسات تجاه روسيا، والشرق الأوسط، وشرق آسيا. لذلك لابد لجانبي الأطلسي من إيجاد طرق يحتويان بها الاختلافات في الرأي التي ستنشأ لا محالة، ويحدّان بها من آثارها. وعلى الجانبين كليهما بذل كل جهد ممكن لتجنب المواجهات السياسية المفتوحة، كتلك التي ظهرت حول العراق. كما يجب عليهما طرح خلافاتهما الجوهرية عبر القنوات الدبلوماسية وليس في المؤتمرات الصحفية. وعلى المسؤولين وصائغي الأفكار، على السواء، أن يحترسوا من استخدام عبارات الماضي القريب الطنانة في العلن، ولاسيما بين الأمريكيين والأوربيين الأحدث سناً، الذين ينتمون إلى أعمار تلي تاريخ سقوط جدار برلين؛ لأن لغة المنافسة الحامية لها القدرة على استقطاب المواقف، وعلى تحويل الخيال إلى حقيقة.

مازالت العلاقات الأطلسية تمر بمرحلة انتقالية، ومن المبكر جداً أن نقدر على إدراك المعالم البارزة التي ستميّز الحقبة التي تنشأ حالياً. ومع ذلك، سيكون من الحكمة أن يقر الأكاديميون وصانعو السياسات على حد سواء بأن النظام الأطلسي قد مر بالفعل بنقطة تحول تاريخية حرجة، وبأن التحالف القوي الذي كان موجوداً في العقود الخمسة الماضية لم يعد له وجود الآن. وبإدراك تلك الحقيقة وضبط الآمال وفقاً لها، يتحقق أفضل وعد بترسيخ شراكة أطلسية جديدة، وإن تكن أكثر بساطة؛ إضافة إلى أنها تعمق التعاون عبر الأطلسي في الشرق الأوسط.

الهوامش

1. هناك كتابات كثيرة ركزت على الخلاف عبر الأطلسي الدائر حول الشرق الأوسط، لكن الكتابات التي سبرت أغوار مصادر الاختلاف حول السياسة تجاه الشرق الأوسط قليلة جداً. وللاطلاع على مراجعة جيدة لقضايا السياسة، انظر:

Ivo Daalder, Nicole Gnesotto and Philip Gordon (eds), Crescent of Crisis: US–European Strategy for the Greater Middle East (Washington, DC: Brookings, 2006).

2. للاطلاع على مقارنات أمريكية ـ أوربية، انظر:

Josef Janning, Charles Kupchan, and Dirk Rumberg (eds), Civic Engagement in the Atlantic Community (Gutersloh: Bertelsmann, 1999).

وللاطلاع على كتابات تتناول الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

Seymour Martin Lipset, American Exceptionalism: A Double-Edged Sword (New York, NY: W.W. Norton, 1996); and Everett Carll Ladd, The American Ideology: An Exploration of the Origins, Meanings and Role of American Political Ideals (Storrs, CT: Roper Center for Public Opinion Research, University of Connecticut, 1994).

3. انظر:

Kenneth D. Wald, Religion and Politics in the United States (New York, NY: Rowman & Littlefield, 2003).

4. انظر:

International Monetary Fund (IMF), Annual Report 2004, September 30, 2004, p. 103, Appendixes, table 1.2.

5. على سبيل المثال، طالما كان مجلس الشيوخ يرفض التصديق على التعيينات الدبلوماسية التي كان يجريها الرئيس كلنتون. كما أنه صوّت ضد معاهدة حظر الاختبار الشامل (CTBT) على الرغم من استعداد الرئيس كلنتون لسحبها من الدراسة.

6. تعد فرنسا استثناء بارزاً، لأن مواجهة واشنطن بجرأة غدت موضة العصر ومغرية سياسياً طوال معظم الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لكن حتى في فرنسا نفسها

لم تكن معاداة واشنطن حباً بتعريض الشراكة الأطلسية للخطر، وإنما بسبب الخلافات بينهما حول المسرح السياسي.

7. انظر:

Thomas Friedman, "Our War With France," New York Times, September 18, 2003.

نبذة عن المحاضر

الدكتور تشارلز كوبتشان زميل أول ومدير الدراسات الأوربية في مجلس العلاقات الخارجية. وهو أيضاً أستاذ الشؤون الدولية في كلية الخدمة الخارجية وقسم الإدارة الحكومية بجامعة جورج تاون. وقد شغل الدكتور كوبتشان منصب مدير الشؤون الأوربية في مجلس الأمن القومي في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس كلنتون. وقبل انضمامه إلى مجلس الأمن القومي، عمل في وزارة الخارجية الأمريكية ضمن فريق تخطيط السياسة. أما قبل خدمته في الحكومة، فكان أستاذاً مساعداً لمادة العلوم السياسية في جامعة برينستون.

وفي جملة الأعمال التي نشرها الدكتور كوبتشان، بالإضافة إلى العديد من المقالات في الشؤون الدولية والاستراتيجية، كتبه الآتية:

The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-first Century (2002); *Power in Transition: The Peaceful Change of International Order* (2001); *Civic Engagement in the Atlantic Community* (1999); *Atlantic Security: Contending Visions* (1998).

نال الدكتور كوبتشان إجازة في الآداب من جامعة هارفرد، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في الفلسفة من جامعة أكسفورد. كما عمل بصفة متخصص زائر في مركز الشؤون الدولية بمعهد دراسات الحرب والسلام التابع لجامعة كولومبيا، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، ومركز الدراسات والبحوث الدولية في باريس، ومعهد دراسات السياسة الدولية في طوكيو.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية: نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

6

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم	:	....
المؤسسة	:	....
العنـوان	:	....
ص. ب	:	.... المدينــة : ....
الرمز البريدي :		....
الـدولـة	:	....
هــاتـف	:	.... فـاكــس : ....
البريد الإلكتروني :		....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





مـركــز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الانترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X


ISBN 978-9948-00-925-2